غسان مراد

كيف يمكن للعلوم الإنسانية أن تتكيّف مع الذكاء الاصطناعي من دون أن تفقد هويتها؟

هذا العدد الخاص هو حصيلة مجموعة من الطروحات والأفكار التي تأتي في ظلّ التخبّط الحاصل في العالم التربوي بشكل عام والعالم المعرفي في التعلّم الأساسي والتعليم العالي والبحث العلمي. وهي نتاج المؤتمر الذي نظمته كلية الآداب والعلوم الإنسانية في٢٢ تموز ٢٠٢٥ تحت عنوان " الآداب والعلوم الإنسانية في العصر الرقمي: المكانة والدور".

ضرورة هذا الطرح هو مسألة لا تتعلّق بزيادة عدد المنشورات، بل يأتي من حاجة ملحة في محاولة لإيجاد أساليب وطرق وبناء استراتيجيّات تعليميّة تعلّميّة في بلد يعاني ما يعانيه من مشاكل على الأصعدة كافة بما فيه على الصعيد التربوي. كما تكمن أهمية هذا العدد في لحظة مصيرية تدفعنا للبحث عن نماذج فكرية تربوية تتناسب مع التغّيرات الرقمية الحاصلة من جراء بروز ثورة اصطناعية داخل الثورة الرقمية. وإذا كانت المناهج في الحقبات الزمنية المستقرّة بحاجة إلى تعديل دائم خلال فترات قصيرة، فكيف إذا كانت التطبيقات في تسارع وتغيير مستمرين لدرجة لم يعد بإمكان المناهج التعليمية اللحاق بها، وخاصة أننا في لبنان لم ننتقل بعد إلى الرقمنة بمفهومها البدائي! والسؤال ما العمل في ظل ثورة الذكاء الاصطناعي التي طغت بتطبيقاتها، شئنا أم أبينا، على المشهد المعرفي بكل جوانبه. ماذا على العلوم الإنسانية أن تفعل؟ وما هي المخارج لكي لا تضيع البوصلة المعرفة واكتسابها في مهب رياح التخلّف عن ما يحصل في العالم، بالأخص أن العديد من البلدان الأجنبية والعربية قد اتّخذت قرار إدخال الذكاء الاصطناعي في التعليم بجميع مراحله بسرعة، ومن دون تسرع.

انطلاقًا من كل ذلك، لا بدّ من وضع بعض الأمور في نصابها لناحية الشوائب التي تعانيها العلوم الإنسانية، مع ومن دون تطبيقات.

أولا، في مفهوم العديد من الفاعلين على مستوى اتّخاذ القرارات يجري تهميش العلوم الإنسانية على حساب العلوم الصحيحة على أساس أنها غير منتجة ماديًا، مما ساهم في فقدانها لرمزيتها المعرفية في المجتمع، حتى بات يعتبرها بعضهم غير مجدية، أي لا تؤدي دورًا فعليًا في التغيرات الحاصلة على مستوى الإنتاج المادي، وهذا ما يؤسس إلى توجس من الدخول إلى كليات العلوم الإنسانية على اعتبار من يدخلها هو فقط من لم يستطع أن يكون في الكليات المنتجة ربحيًا. مما يضعف من إيجاد فرص عمل للمتخرجين. فهل فهم العلوم الإنسانية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي وإدخالها ضمن مناهجها كمقررات علمية وليس اكسسورات سيساعد في تخطي عقبة سوق العمل؟

ثانيًا، إن ثقافة "التريند" وما تتبِعُه وسائل الإعلام من خلال إبراز بعض الجدليين بتفاهة، الذين لا يملكون المعرفة الفعلية الرقمية وغير الرقمية أدى إلى تهميش الباحثين الجديين في المجال، وباتوا بدورهم عاجزين عن إبراز أعمالهم وحتى طرح أفكار يُستمع إليها تقنيًا وغير تقنيّا ويؤخذ بها.

ثالثًا، إنّ التحولات العالمية فيما يخصّ سمعة الجامعات والتصنيفات التي تضغط من أجل النشر، زادت هشاشة الباحثين الذين لم يعد همهم إلا الترقية والتثبيت، مما زاد ضعف النزاهة الأكاديمية، وهذا ما يؤدي إلى إضعاف موقع العلوم الإنسانية وتُقوض مصالحها.

رابعًا، لن ننسى الهشاشة الاقتصادية التي تعانيها الجامعات الخاضعة للنظام النيوليبرالي المتشدّد نتيجة ارتباطها بالحكومات المتعاقبة، أدى إلى حالة من الجمود العام، وغياب التجديد الفعلي في ما يتعلق بتوظيف أساتذة

جدد أو تطوير البنية التحتية البشرية والمادية رقميًا وغير رقميًا. (بالنسبة للجامعات الخاصة فهي تتبع نظام إلزامي "من لا يفعل ما نريده، فليذهب في طريقه").

بالإضافة إلى ذلك، فإن السلطات العامة، بمختلف مستوياتها، لا تبذل جهدًا حقيقيًا في "خلق رواد أعمال" أو في تطوير التعليم العالي في العلوم الإنسانية بما يضمن الابتكار وربط المعرفة بسلاسل الإنتاج. نحن نعيش مرحلة من الجمود، حيث لا يُستثمر شيء في الإنتاج الفكري؛ حتى وإن وُجد، فهو لا يزال محدودًا وهامشيًا. هذه الإشكاليات تدفع بعض الباحثين إلى التخلي عن صرامة العمل الأكاديمي، وتعمل على أن تستمد شرعيتها من نجاحات زائفة سعيًا وراء نجاح سهل عبر "تفاهات" تُروّج وفق منطق التسلّق المهني والانتهازية والعلاقات المشبوهة، سواء على المستوى الفكري أو الشخصي.

ففي هذا الحقل المشرع على كل التساؤلات ولكي نتجاوز التحديات التي نواجهها على الفاعلين في العلوم الإنسانية طرح مشاريعهم ورؤيتهم الفكرية من خلال النشر العلمي، وهذا ما نحاول أن نقوم به من خلال نشر هذا العدد، بعيدًا عن الادعاء والصراعات بتبني وجهة نظرنا الخاصة، سواء مع من يشاركوننا الفكرة أو من يدحضوها. وهذا من ممارسة مسؤوليتنا الفكرية التي تتشكل من خلال دفاعنا عن اسمنا وسمعتنا ومهنتنا، إيمانا من انتمائنا إلى البحث العلمي نطرح مسألة تداخل الذكاء الاصطناعي مع العلوم الإنسانية. فكلما كانت التعبئة حول موضوع الذكاء الاصطناعي قوية كانت أصداؤها أعمق. فهل يكون الذكاء الاصطناعي رافعة للعلوم الإنسانية، ويساعد على تخطي العديد مما ذكر سابقًا! ويساعد على إيجاد المهن التي توضح مستجدات الرقمنة على الصعيد الإنساني والفكري والثقافي.

هذا القرن الذي اجتاحت فيه تطبيقات الذكاء الاصطناعي المجال الفكري، لا سيما لدى المتخصصين في العلوم الإنسانية، الذين للأسف العديد منهم لم يدركوا بعد العلاقة بين الفكر الإنساني وعلومه والرقمنة. ومن

هنا، يُطرح موضوع الإنسانيات الرقمية كحلّ موثوق، وأنموذج يُحتذى به من قبل الدول التي دمجت الذكاء الاصطناعي في برامجها الأكاديمية.

ونعيد طرح السؤال: هل من الممكن أن إدخال الذكاء الاصطناعي يتيح تخطى هذه العقبات، ويعيد للعلوم الإنسانية أهميتها، ليس بذاتها! فهي مهمة وضرورية، بل لمن ينتقدها ولا يؤمن بها، ويخفف من أهميتها. يجب التأكيد أن العالم يُسير فكريًا من العلوم الإنسانية، وليس من التطبيقات الرقمية. وهنا لا بد من التذكير أن الذكاء الاصطناعي هو وليدة أفكار الإنسانيات وخاصة الفلسفة، فلسفة الأرسطية اولًا والمنطق الرياضي البوليني تاليًا. ينطلق هذا العدد من إشكاليّة رئيسة عامّة مفادها، هل تطبيقات الذكاء الاصطناعيّ حليفة أم عدوّة للمؤسّسات التعليميّة وأهلها من أساتذة وطلّاب؟ وتهدف إلى تبيان ارتباط الذكاء الاصطناعيّ بالعمل الأكاديميّ ارتباطًا وثيقًا على الرغم من الاستخدامات العشوائيّة الحاصلة حاليًّا، مع تأكيد ضرورة دمج هذه التقانة في فروع العمل الأكاديميّ كلّها، ولاسيّما التعليم والبحث وتطوير المناهج، وذلك لعدم القدرة على تخطّي هذا الذكاء وتأثيراته، كما تركّز على الكفايات الأساس والمعارف الإجرائيّة والقدرات الوظيفيّة والإدراكيّة، وتقترح سبلًا عمليّة لتفعيل الذكاء الاصطناعيّ وتنظيم استخدامه في العمل الأكاديميّ بما يضمن توظيفه الفعّال والمستدام.

أما الدراسة الثانية فهي تهدف إلى تحليل مدخلات ورشة تطوير منهاج التعليم العام في لبنان، لكشف مدى قدرة هذه الورشة على التحول من منطق تسليع التعليم والإعداد الوظيفيّ الضيق إلى بناء إنسانيّ شامل قائم على التفكير النقدي، القيم، والمواطنة، بالاستناد على منهج تحليل المحتوى وثائق رسميّة تشمل الإطار الوطني، الكفايات المستعرضة، مساقات "أساسيات المعرفة" و"التعلم الاجتماعي الانفعالي"، والتوجيهات البيداغوجية، وفق خمسة محاور تحليليّة: الحضور المفاهيمي، البنية القيمية، الأسس الإبستيمولوجية، تشبيك الحقول المعرفية، والتوازن بين الإعداد العام والتخصّص.

خلصت الدراسة إلى أنّ نجاح تطبيق الذكاء الاصطناعي يتطلب ردم الفجوة بين رؤية القيادة التربوية والممارسة الصفية. وتشمل عوامل التمكين الأساسية: الجاهزية التقنية، وأطر السياسات الأخلاقية، وتوفير تطوير مهني مستدام ومخصّص بحسب الدور. وتقدم هذه النتائج توصيات عملية للقيادات التربوية وصانعي السياسات ومطوري المناهج من أجل دمج أدوات الذكاء الاصطناعي بشكل مسؤول وعادل في سياقات البلدان النامية مثل لبنان.

ويحدّد نص الورقة الثالثة المخاطر والتحديات التي يُمثلها الذكاء الاصطناعي في المجال الأكاديمي، ويناقش التدابير التصحيحية التي يمكن أم يستخدمها الباحثون في العمل البحثي العلمي. وبشكل عام، يوفر هذا النص طرحًا شاملًا لكيفيّة كون الذكاء الاصطناعي تهديدًا متأصّلًا للبحث في الآداب والعلوم الإنسانية، وكيف يُعيد تشكيل الهويّة الأكاديميّة، ويُسهم في توجيه مجتمع البحث المعاصر.

كما تبحث الدراسة الرابعة في التّعبير الكتابيّ في ظلّ العصر الرقميّ، فتتناول في محطّة أولى توصيفًا لواقع التّعبير الكتابيّ عند متعلّمي التّعليم الأساسيّ والتّعليم الثّانويّ، أي في منهاج التّعليم العام ما قبل الجامعيّ، ثمّ تعرض المحطّة الثّانية أبرز الحلول والمقترحات التي من شأنها أن تساعد المتعلّمين على معالجة الثّغرات في نتاجاتهم التّعبيريّة الكتابيّة، مستفيدين من الذّكاء الاصطناعيّ، بما يعزّز امتلاك مهارة الإبداع في الكتابة. أمّا المحطّة الثّالثة فقدّمت رؤية متوازنة للتّقانة والإبداع. كما تبحث الدراسة الخامسة في تطوّر أساليب التلاعب السياسي عبر وسائل التواصل الاجتماعي في لبنان ، مع التركيز بشكل خاص على التأثير المتوقع للذكاء الاصطناعي على تشكيل الرأي العام قبل الانتخابات النيابية المقبلة. الهدف هو تحديد تقنيات التلاعب الرئيسية التي استخدمها اللاعبون السياسيون في الفترة السابقة وتقييم كيفية تعزيز الذكاء الاصطناعي لفعاليتها. بالاعتماد على أكثر من خمسة عشر عامًا من الاستشارات والبحوث، بما في ذلك تحليل أكثر من مليوني تغريدة ومنشور.

تستخدم الدراسة تحليلًا نوعيًا للمحتوى ودراسات حالة – مثل الحملات ضد القاضي طارق بيطار – لتوثيق التكتيكات التي تشمل هندسة الشبكات، والاستهداف النفسي، والوهم بالأغلبية، والملفات الشخصية المزيفة، واستقطاب وتحوير الخطاب من سياسي الى عاطفي او من اجتماعي الى سياسي.

وتناقش الدراسة السادسة العلاقة بين الإنسانيات الرقمية وعلم الاجتماع، وتوضّح كيف أنّ الإنسانيات الرقمية تُعد مجالًا معرفيًا مستجدًا يربط بين العلوم الإنسانية التقليديّة وعلوم التكنولوجيا الرقمية الحديثة. تستعرض الورقة مراحل تطوّر الإنسانيات الرقمية، بدءًا من حوسبة النصوص الأدبية واللسانيات إلى رقمنة المحتويات الثقافية، وصولًا إلى دمج التقنيات الرقمية بالعلوم الإنسانية. كما تناقش تأثير التكنولوجيا الرقمية في العلاقات الاجتماعية والثقافة، وتطرح تساؤلات حول إمكانية ظهور "اجتماعيات رقميّة" كاختصاص جديد يدمج علم الاجتماع بالتكنولوجيا الرقمية. تُبرز الدراسة أهمية تعدّد التخصّصات في تفسير الظواهر الناتجة من التكنولوجيا الرقمية، وتؤكّد التحولات المعرفيّة التي تقود إلى طرق جديدة لبناء المعرفة.

اما البحث السابع فهو يتناول دور الذكاء الاصطناعي في فتح آفاق جديدة لفرص عمل في مجال الجغرافيا، مع التركيز على مفهوم "الذكاء الاصطناعي الجغرافي .وتتجلّى الإشكالية الرئيسة التي يناقشها البحث في كيفية توظيف الذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات الجغرافية المعقّدة بفعاليّة، مع مواجهة التحديات المرتبطة بنقص البيانات الموثوقة والمخاوف الأخلاقية المحيطة باستخدامه. يفترض البحث أن GeoAI يمكن أن يحسّن دقّة التحليل الجغرافي، ويؤدّي إلى خلق وظائف جديدة مثل محلّلي البيانات الجغرافية، ومطوّري تطبيقات المدن الذكية. ومع ذلك، يتوقع أيضًا أن هذه التكنولوجيا ستواجه عقبات تتعلّق بالتحيّز في البيانات، نقص الشفافية في النماذج الحسابيّة، فضلًا عن التحديّات الاجتماعية المرتبطة بالفجوة التكنولوجية بين المناطق المتقدّمة والنامية.